حديث صحافي خاص للأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، يتناول فيه الاستيطان الإسرائيلي في القدس، موضوع الجولان، معاودة المفاوضات على المسار السوري – الإسرائيلي، وقضايا أخرى.[1]
دمشق، [١٩٩٧/٢/٢٦]

س – المستوطنات مصدر خوف فلسطيني على المستقبل، وهذا قاسم مشترك بين قيادة الحكم الذاتي والمعارضين.

ج – الاستيطان يفلت من عقاله ومن أي ضوابط. فاتفاق أوسلو لا يشير الى موضوع الاستيطان ويعتبر ان الاراضي الفلسطينية متنازع عليها. واتفاق الخليل ادى الى شطر المدينة بحيث أن ٤٠٠ مستوطن جاؤوا من بروكلين عام ١٩٦٨ يسيطرون على ٢٠ في المئة من الأرض، وهم يحتلون قلب المدينة الذي يوازي ساحة النجمة في بيروت أو المرجة في دمشق. كما أن الحرم الابراهيمي ضم الى "الخليل اليهودي"، والمفارقة ان الرئيس المصري حسني مبارك كان رفض تقسيم المدينة ليعزز موقف عرفات. إلا أن هذا الأخير عندما خيّر بين واشنطن والقاهرة اختار واشنطن.

والواضح أن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو يضع خططاً جديدة للتوسع. فمجلس الوزراء الاسرائيلي أقر بناء مستوطنة جبل أبو غنيم في القدس أي بناء ستة آلاف مسكن جنوب القدس تستكمل عبرها إسرائيل تزنير القدس الشرقية بطوق من المستوطنات اليهودية، وتغلق تالياً منافذ القدس الشرقية على الضفة الغربية. وثمة خطة إسرائيلية جديدة لتطوير ٨٤ مستوطنة في الضفة وتحويلها مناطق "أ"، أي المناطق التي تريد أن تنهض بها الدولة لتطورها ولتطلق العنان للكثافة البشرية. ولذلك ترصد لها موازنات خاصة توازي عشرة أضعاف ما ترصده في حالات عادية. أما الهدف فهو الوصول في أيلول ١٩٩٨ موعد نهاية إعادة الانتشار الى وضع اليد ديمغرافياً على ٥٢ في المئة من مجموع مساحة الضفة الغربية. ولهذا السبب حمل نتنياهو معه خرائط الى واشنطن وللمرة الاولى دخل البيت الابيض ضباط إسرائيليون يشرحون هذه الخرائط للرئيس الاميركي بيل كلينتون مع مدلولاتها، فالقدس الكبرى – وفقاً لهذه الخرائط –

[1] **المصدر**: النهار، بيروت، ١٩٩٧/٢/٢٧.

توازي عشرة أضعاف ما كانت عليه أيام الإدارة الأردنية. وهي تمثّل حالياً ٢٢ في المئة من أراضي الضفة فيما كانت في فترة الارتباط مع الأردن تساوي ٢,٥ في المئة من الضفة.

الخريطة الجديدة للدولة العبرية هي خريطة الأمر الواقع والقضية الخطرة عام ١٩٩٨ أن ١٣٥ ألف فلسطيني يقيمون في الخليل اليهودي معرّضون للتهجير. وهذه هي نتائج نموذج أوسلو أي نموذج الأراضي المتنازع عليها، وهذا ما تقترحه إسرائيل في موضوع الجولان.

الجولان

س – ماذا تقصد بالنسبة الى الجولان؟

ج – ما أقصده أن إسرائيل تعتبر الجولان أرضاً متنازعاً كالأراضي الفلسطينية، ومصادر معلوماتي عن المسألة من داخل مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغّر. وكثير مما يدور من الأمور عندنا معلومات مسبقة عنه وعما ينتهي إليه، فقبل التوقيع على اتفاق الخليل أبلغنا الى الجميع بأن المدينة ستقسّم. ولهذا السبب أقمنا في الضفة الغربية مسيرات مع "حماس" و"الشعبية" تضامناً مع المدينة ووحدتها، قبل توقيع الاتفاق حتى أن رئيس حزب "ميريتس" اليساري يوسي ساريد كان يطالب بترحيل المستوطنين.

س– لكن حكومة العمل طرحت خيار الانسحاب من الجولان؟

ج – حكومة "العمل" طرحت ثلاثة خيارات، خيار الانسحاب كما وُقع مع مصر، أي ما يسمى الحدود الانتدابية السورية – الفلسطينية التي وضعتها الاتفاقات المشتركة بين الانتدابين الفرنسي والانكليزي في آذار ١٩٢٣. فالدولة العبرية تعتبر نفسها منذ عام ١٩٦٧ الممثل الشرعي الوحيد لفلسطين الانتدابية. ولهذا أفشلت مبادرة روجرز ١٩٧٠ مع أن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر أصر على أن يشمل الاتفاق عودة قطاع غزة، إلا ان إسرائيل رفضت التفاوض على المدينة الفلسطينية وهذا قبل به الرئيس الراحل أنور السادات أي العودة الى حدود أيار ١٩٢١، فعادت سيناء وبقي كل قطاع غزة تحت الإدارة الإسرائيلية.

والخيار الثاني هو نموذج أوسلو أي ان كل الأراضي متنازع عليها.

والخيار الثالث هو نموذج وادي عربة أي ضم أراض وتأجير أخرى، وهذا ما حصل مع الأردن عام ١٩٩٤ حين ضم ٤٠ كيلومتراً مربعاً من تلال الوادي. كما ضم ٨٠ كيلومتراً مربعاً من أراضي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٨ وأقامت عليها مستوطنات كثيرة. وصادر الاسرائيليون ١٧

كيلومتراً مربعاً من منطقة الغور فيها الحوض الجوفي المائي لليرموك وكل ذلك ليصيروا شركاء في مياه اليرموك. واستأجروا أراضي في وادي عربة وفي ما يسمى "الجولان الأردني".

مع السوريين طرحت حكومة "العمل" هذه الخيارات الثلاثة أو ما تسميه الأسبقيات الثلاث: حدود الانتداب، أراض متنازع عليها، ومبادلة الأراضي وضمها وتأجيرها.

وأقصى ما قدمته حكومة "العمل" للأميركيين هو الاستعداد للانسحاب الى حدود آذار ١٩٢٣ أي الحدود الانتدابية. وهنا تنبه السوريون الى ان هذا يعني أن كل الأنهر في الجولان تصبح جزءاً من إسرائيل: الحاصباني، اللدان، بانياس. وفي هذه الحدود تحرم سوريا من التشاطؤ على بحيرة طبريا ويصير شمال طبريا وشرقها جزءاً من الدولة العبرية وكذلك منطقة الحمى التي يمر فيها اليرموك. وهذا الطرح الاسرائيلي يعني مصادرة الجولان النافع أي الأنهر والأراضي الزراعية.

وحتى حرب حزيران كان لسوريا بعد في بحيرة طبريا يصل الى ٢٥٠ متراً في العمق أفقياً... والجولان النافع كان يعيش منه نصف مليون سوري تطمح دمشق الى إعادتهم ومن هنا مشروعية مطالبة سوريا بالعودة الى حدود ١٩٦٧.

س – ما تثيره يتناقض مع ما يقال أن واشنطن أبلغته الى دمشق.

ج – معلوماتي ان هذا أقصى ما قدّمه حزب "العمل" للأميركيين الذين اقترحوا بدورهم تبادل بعض الأراضي في الجولان مع بيسان. والى الحسابات الاسرائيلية الأمنية والاستراتيجية هناك ٤٥٠ مليون متر مكعّب من المياه تستفيد منها إسرائيل في الجولان أي ما يوازي ٣٠ في المئة من مجموع استهلاك الدولة العبرية.

س – أشرت الى معلومات مصدرها مجلس الوزراء المصغّر. فماذا يقترح نتنياهو؟

ج – نتنياهو يرفض ما طرحه حزب "العمل" في شأن الحدود الانتدابية وصيغة وادي عربة، بل يقبل فقط بصيغة أوسلو أي الأراضي المتنازع عليها كما تمّ في اتفاق الخليل. ولهذا السبب قال الرئيس حافظ الأسد في مؤتمر صحافي: "لا تخف على سوريا من اتفاق الخليل". أي أن نموذج أوسلو غير وارد بالنسبة الى السوريين.

س – هذا يعني أن المفاوضات على المسار السوري – الاسرائيلي تبقى من دون أفق حل.

ج – لا أعتقد أن ثمة أفقاً لحل مع سوريا حتى لو تحقق معاودة المفاوضات في غضون سنتين أو ثلاث.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/